انها صفة من شانها التاثير والايجاد على ما صرح به الآمدي حيث قال القدرة صفة وجودية
من شانها تاتي الايجاد والاعدام بها على وجه يتصور ممن قامت به الفعل بدلا عن الترك
والترك بدلا عن الفعل والقدرة الحادثة كذلك لكن لا تؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الله
تعالى على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وبهذا يندفع ما يقال لا يجري في القول بكون فعل
العبد بقدرته على ما هو مذهب المعتزلة او بنفس قدرة العبد احدكم على ما ذهب اليه
جمهور من صفوان مع العلم الضروري بين حركتي الرعشة والبطش ومن تمسك
الشعور والتردد والخاطر انا قاطعون بوجود صفة من شانها الترجيح والتخصيص
والتاثير ولما يمتنع ان لا يؤثر بالفعل المانع والنزاع مع انها يجوز التاثير بالفعل
هل تسمى قدرة حقيقية والقول بعدم قدرة الله تعالى مع حدوث المقدور ان على ما
هو الاثبات وثبوت القدرة الحادثة قبل الفعل على ما هو راي المعتزلة يرد ما ذكر هنا
قوله والوجدان يشهد ثم تنبيه على طريق معرفة القدرة هو التو
جدان على ما هو راي الاشاعرة فانه العاقل يجد من نفسه ان له صفة تتمكن من
حركة البطش وتركها دون الرعشة لا العلم تباين العقلاء بعض الموجودين
والقدرة على الفعل على ما ذهب اليه المعتزلة لان الممنوع قادر عندهم مع تعذر
الفعل الان بعد الفعل تتاتى على تقدير المنع لا يقال ويتاتى من العاجز على تقدير
ارتفاع العجز لانا نقول يتاتى من الممنوع وهو بحاله بذاته وصفاته و
انما التغير في امر خارج بخلاف العاجز فانه يتغير من صفة الى صفة ولذا العلم بصحة
الشخص وانتفاء الافات عنه على ما ذهب اليه الجبائي لان النائم كذلك وليس بقادر
لما ان يقال النوم ذو افة الوجدان لا يحمل عليها بل الى انها صفة زائدة على
المزاج الذي هو اثار هامن الكيفيات المحسوسة وليست بضرب من
القصد والاختيار وغير شكاكة البنية وليست من قبيل الاجرام على ما نسب
الى ضرار وهشام من ان القدرة على البطش هي اليد السليمة وعلى المشي
هي الرجل السليمة وهذا لما علم ان القدرة بعض الاعضاء وان مصرا بانها صفة بالقوة

وهذا

فهو صفة الجمهور وما قيل انها بعض المقدور فان يجمع في القدرة بمعنى المقدورية
لي شيء للفعل بحيث يتمكن الفاعل منه ومن تركه وذهب بشر بن المعتمر الى انها عبارة عن
سلامة البنية من الافات والبه ما لا كامل والرازي هو **اعتراض** على ما ذكر
القوم فانا نميز بالضرورة بين حركتي البطش وبين الرعشة وما ذاك الا بوجود
صفة غير سلامة البنية توجد لبعض الافراد دون البعض كالقدرة على الكتابة لزيد
دون عمرو وعلى بعض الافعال دون البعض كقدرة زيد على القراءة دون الكتابة بان
لما قيل ان قبل الفعل باطل عندكم ومع مشروع لامتناع العدم حال الوجود وايضا حصول
الحركة حال ما خلقها الله تعالى ضروري وقبله محال واني الاختيار وايضا حصول الفعل
عند استواء الدواعي محال وعند عدم الاستواء يجب الراجح ويمتنع المرجوح فكل
ثبتت الملكة **والجواب** ان الضرورة هي التفرقة بمعنى التمكن
من الفعل والترك بالنظر الى نفس حركة البطش مع قطع النظر الى الامور الخارجة
بخلاف حركة الرعشة **وحاصله** ان الوجوب والامتناع يجب
اخذ الفعل مع وصف الوجود او العدم او بحسب ان الله تعالى خلقه او لم يخلقه او بحسب
ترجح دواعي الفعل او الترك لا ينافي تصور الطرفين بالنظر الى نفس القدرة
قوله المبحث الثاني القدرة الحادثة على الفعل انما توجد مسألة
خلافية بالمعتزلة لنا انها عرض فلا يبقى الى زمان الفعل بخلاف الفرضية ولان الفعل
قبل وقوعه ليس ممكنا باعتبار الوجود مع العدم واستلزم فرض وقوعه الخلف ورد بانا
والبعد تسليم امتناع بقاء العرض بان المراد القدرة السابقة المستمرة بتجدد الامثال
كالعلم والسبق والتمكن ونحو ذلك هو قبل الفعل وما فات فلا نقص بالقدرة
الغريزية والحال بان الممتنع والمستلزم للخلف هو وجود الفعل بشرط عدمه
لا حال عدمه بان يعرض بدل العدم الوجود احتجت المعتزلة بانها لو تعلقت
بالفعل حال الفعل لزم ايجاد الموجود وايجاد التكليف وقوم باثبات القدرة القديم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)